هــل ستــقفز شــركة شــل إلى كــردستــان ؟

□ ترجمة عبدالخالق علي ✶

مقر شركة شل في هولندا

هناك قصص متضاربة عما إذا كانت شركة النفط العملاقة " شل " الهولندية تتفاوض مع حكومة إقليم كردستان، فقد سبق لها أن أجرت محادثات لمرتين مع الكرد إلا أنها انسحبت لحماية استثماراتها في جنوب العراق. اليوم تغيرت المسألة، حيث ضمنت الشركة كل عقودها المهمة مع وزارة النفط. و بينما تحاول شركات نفطية أخرى تحقيق قفزة للعمل في كردستان، فيمكن لشركة شل الآن أن تحذو حذوها وتنتقل شمالا. يبدو أن ذلك سيكسر الخط المحافظ الذي تبعته أثناء عملها في البلاد .

عندما يتعلق الأمر بالشركات التي تتحدى بغداد و توقع عقدا مع كردستان، فيجب تنقية التقارير الإخبارية و التأكد منها .في ٢١ أيلول أفادت رويترز في مقالة لها بان شركة شل كانت تدرس إمكانية العمل في كردستان، و ادعت المقالة بان الشركة استلهمت الفكرة من شركات عملاقة أخرى مثل اكسون موبيل و توتال اللتين وقعتا عقودا مع الإقليم و لم تتخذ حكومة بغداد إجراءات جدية ضدهما . نفى نائب رئيس الوزراء حسين الشهرستاني تلك الحكاية، و هددت الحكومة المركزية بوضع شركة شل في القائمة السوداء إذا ما عملت في الشمال. و هناك مقالة أخرى تقول بان الشركة تراجعت عن محادثاتها مع كردستان بسبب تلك التحذيرات. الأهم من ذلك إن ناطقاً باسم الشركة قال إن الشركة مسرورة بعملها في الجنوب رغم أنها ترغب بالعمل في كل أجزاء البلاد. ليس مفاجئا أن تدرس الشركة إمكانية العمل في كردستان لأن شروط العمل هناك أفضل بكثير من شروط وزارة النفط. بالإضافة إلى ذلك فان الكثير من الشركات لم تستلم استحقاقاتها و تضطر أن تعتمد على أمل ارتفاع أسعار أسهمها مع أي اكتشاف تقوم به في الشمال، كما أن الإقليم يستند إلى عقود قصيرة الأجل مع بغداد للتصدير. ثم أن الحكومة المركزية هددت بمعاقبة أية شركة تعمل في الشمال، إلا أن أخبار مفاوضات فض العمل مع الإقليم أو إيقاف عملها هناك كانت خاطئة . حاليا من المستحيل معرفة اتجاه شركة شل بهذا الخصوص، لكن مع هذا يمكن النظر إلى تاريخها الماضي . لمرتين سابقتين كانت شل تجري محادثات مع المسؤولين الكرد في ٢٠٠٧ و ٢٠١١ . في المرة الأولى لم تكن وزارة النفط قد فتحت مجال الاستثمار بعد .لكن إقليم كردستان كان قد فتح هذا المجال. تفاصيل القضية غير واضحة لكن يبدو أن شل قررت الانتظار لغاية قيام الحكومة المركزية بعرض حقول النفط الجنوبية الكبرى. في ٢٠١١ كانت الشركة تضع اللمسات الأخيرة لعقد الغاز الطبيعي في محافظة البصرة ولم تكن تريد تعريض ذلك العقد للخطر. كان ذلك يبين الخط المحافظ داخل الشركة و الذي يمكن أن يشير إلى إجراءاتها المستقبلية. قد لا ترغب شل مرة أخرى بالتوجه شمالا إذا ما اعتقدت أن مشاريعها في الجنوب أكثر أهمية .

للشركة الآن ثلاثة عقود مع الحكومة المركزية، أحدها في حقل مجنون بالبصرة الذي تشاركها فيه شركة بتروناس الماليزية. من المتوقع أن تستثمر شل ما بين ٢,٥ – ٣ مليارات دولار في ذلك المشروع بحلول منتصف العام القادم، كما أن الشركة شريك صغير مع اكسون موبيل في حقل غرب القرنة ١ في البصرة أيضا . أخيرا، فإن لها عقدا بقيمة ١٧ مليار دولار مع شركة ميتسوبيشي لجمع الغاز الطبيعي من حقول متعددة في البصرة ، يستغرق وضع اللمسات الأخيرة للعقد ثلاث سنوات. كجزء من ذلك المسعى فقد وقعت الشركة مذكرة تفاهم لبناء مصنع بتروكيمياويات أيضا. إن عمل الشركة لا يسير على ما يرام في الجنوب، فمازال مشروع الغاز الطبيعي متوقفا، و تدّعي بأنها تخسر ٦٠ دولارا عن كل برميل في حقل مجنون ، و لن تستلم مستحقاتها لغاية النصف الأول من عام ٢٠١٣ عندما تصل إلى أول هدف إنتاجي لها بمعدل ١٧٥ ألف برميل يوميا .

إذن من المفترض أن تبدأ بربح ١,٣٩ دولار للبرميل الواحد، إلا أن المبلغ الفعلي سيكون أقل من ذلك لأن عليها أن تدفع ضريبة ٣٥ دولارا . كما أن مستحقاتها المالية عن حقل غرب القرنة ١ متوقفة بسبب الروتين الوظيفي. من الواضح أن للشركة أموالاً كبيرة مستثمرة في جنوب العراق و هي تخطط لوضع المزيد من الأموال، و هذا يشمل اكبر عقد غاز طبيعي في البلاد. لكل تلك الأسباب لم تكن الشركة ترغب بالقفز إلى كردستان سابقا. إنها تواجه مشاكل في التعامل مع حكومة بغداد و السبب يعود إلى أن الحكومة غير عملية و يبدو أنها تجعل حتى الأمور البسيطة صعبة جدا، بينما العمل في كردستان أسهل بكثير و له جاذبية كبيرة . تستطيع شركة شل الذهاب إلى أي الاتجاهين عندما يتعلق الأمر بمحادثاتها مع حكومة إقليم كردستان. في السابق تعبت الشركة من التخلي عن مساعيها مع الحكومة المركزية. كانت ترغب بالتعامل مع بغداد و حتى بتوسيع عملياتها في الجنوب. في نفس الوقت تبدو أرباحها قليلة بينما يعرض إقليم كردستان بيئة عمل أسهل،كما أن تهديدات وزارة النفط بالانتقام تبدو عقيمة. مع ذلك فقد اتبعت شركة شل مسلكا محافظا في العراق و لاتزال تتبعه وتركز على عقودها الثلاثة في البصرة و لا تفكر بالقفز إلى الشمال . هذا لا يعني أنها لن تتبع هذا المسلك في المستقبل. لكن قبل أن تتخذ الشركة قرارها النهائي هناك المزيد من التفاصيل التي لابد أن تظهر .

✶ عن : أفكار عن العراق

فضاءات

■ ثامر الهيمص

تجارة وطنية

القطاعات الثلاثة في أي بلد وفي الاقتصادات النامية والمتقدمة متكاملة ولا يمكن أن يكون بينهما تقاطع يصل لحد التنافس التدميري .

أما في البلدان الريعية عموماً حيث يصبح أمر التكامل بين الصناعة والزراعة والتجارة ثانوياً أمام ضغط القطاع المتفوق وهو عادة القطاع النفطي ،فالنفط الخام المصدر يوفر قدرة شرائية غير اعتيادية لأنها غير ناتجة عن عمل ورأس مال محلي ، وتصبح الدولة الرأسمالي رقم واحد ، تبذخ أموالها على الأمن والعسكرية والمظاهر ولا تلتفت إلى الصناعة أو الزراعة لأن هذين القطاعين ليس الدولة بحاجة لهما لأن ضرائبهما لا تشكلان ١٪ من واردات النفط الخام .

ولذلك تكون التجارة هي البديل موفرة السلع الصناعية والزراعية بجميع مفرداتها كما حصل عندنا من (قدح ماء الشرب إلى السيارة الفخمة مروراً بالخضراوات والملابس والمثلجات والفاكهة حتى المشتقات النفطية) لأننا لا نصنعها من خامات النفط المستخرج . والتي أصبحت رقماً صعباً حيث يوزع النفط الأبيض بالكوبونات وكذلك الديزل ومشاكل توفيره للمولدات الرسمية والأهلية ومكائن الزراعة وغيرها .

هذا الأمر استثنائي مقبول ولكنه استمر عقداً من الزمان وله امتدادات بفعل الحصار .

وهكذا تتقاطع التجارة مع الزراعة والصناعة لأنها توفر مواد مستوردة من دول الإقليم وخارجه بأقل الأسعار وبسرعة تدخلها من الباب العراقي المفتوح .

فأي مصلحة للتاجر أن تقوم زراعة عراقية أو ثروة حيوانية أو صناعة خفيفة أو ثقيلة ، لأن من المؤكد أن التجارة أجدى اقتصادياً من العمل الصناعي والزراعي في هذه الحالة .

ولذلك لم نسمع بالميزان التجاري وهو الفرق بين الصادرات والواردات ،وهكذا تراجعت الصناعة والزراعة لأن التجارة أصبحت سيدة الموقف ليس اقتصادياً فحسب بل سياسياً وتشريعياً بحيث لحد الآن ضمنت الباب مفتوحا لتدمير أي أمكانية لإنتاج وطني في الزراعة أو الصناعة وحتى لإنتاج ماء الشرب . فاستمرار هذا الحال ولا نزال نتجادل في التشريع الاقتصادي سواء بالاستثمار أو قانون النفط والغاز أو البنية التحتية لغرض مقايضته بصفقات سياسية جهاراً نهاراً . وهل هذا الجهاز التشريعي مؤهل لخوض تجربة التكامل الاقتصادي الداخلي والتعاون البناء بين القطاعات الثلاثة ؟ نعم ممكن جداً لأن الحال يتدهور حيث تتعاظم البطالة والحلول الأمنية والسياسية لتداعياتها لم تصل إلى نتيجة .

ألم يكن بوسع الساسة (أن يستدعوا ذراعهم التجارية المالية وأن يتحولوا إلى استثمار مردوداتهم التجارية العظيمة في عراقهم ؟

لأن هذا الحال دوامه محال إذ القنابل الموقوتة والمفخخات التي يزرعها ٢٣٪ من فقراء العراق وبطالته لها موعد ليس بعيداً .

فلتكن تجارتنا وطنية بدلا من أن تكون مجرد وكيل لأجانب ودكاكين تصريف بضاعة زراعية صناعية على حساب فقراء الريف والمدينة والى متى ؟ ونحن نعلم جيدا أن استمرار التدفق السلعي لا يبني وطنا حيث نتحول إلى سوق حرة للإقليم وما وراء الإقليم.

خـــــارج الـــحـــدود

اليونان

بـــحـــاجـــة مـــاســـســـة لأمـــــــوال الإنـــــقـــــاذ

قال رئيس الوزراء اليوناني أنطونيس ساماراس إن بلاده في حاجة ماسة للقسط القادم من أموال الإنقاذ الذي يجب أن يوافق عليه الدائنون.

وأضاف في مقابلة مع صحيفة 'تو فيما' اليونانية أنه لن يتم تحويل هذه الأموال حتى توافق الحكومة اليونانية على حزمة من سياسات التقشف.

وتابع 'إن الاقتصاد اليوناني ينتظر هذه الأموال كما تنتظر الأرض العطشى الغيث'، مشيرا إلى أن نقص الأموال يهدد حاليا بإغلاق الشركات الناجحة في البلاد.

ويبدأ وزير المالية اليوناني يانيس ستورناراس مباحثات في أثينا مع ممثلين من الدائنين الثلاثة وهم صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي والبنك المركزي الأوروبي.

وقد أعطى الدائنون حكومة ساماراس الائتلافية مهلة أسبوع للموافقة على حزمة تقشف يصل خفض النفقات فيها إلى ١٣,٥ مليار يورو (١٧,٥ مليار دولار) من أجل تقديم قسط من أموال الإنقاذ يبلغ ٣١,٥ مليار يورو مجمدة إلى حين تنفيذ الحزمة. وأوضح ساماراس أنه يجب على الائتلاف الحكومي الموافقة على الحزمة خلال أيام. ويسعى ساماراس للتغلب على المقاومة التي يبديها الاشتراكيون واليساريون المعتدلون في الائتلاف الحاكم الذين يعارضون فرض إجراءات تقشف جديدة في بلد يعاني خفض الإنفاق للعام الثالث على التوالي.

مصر

قرض تركي بقيمة مليار دولار

قال وزير المالية المصري ممتاز السعيد إنه تمت الموافقة خلال مباحثات الرئيس محمد مرسي ورئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بالتوقيع على قرض بمليار دولار من تركيا.

وأوضح السعيد، أن القرض يأتي ضمن حزمة المساعدات التي أعلنت عنها تركيا قبل أسبوعين لمصر، وهي قرض بمليارى دولار.

جاء ذلك خلال زيارة سريعة لأنقرة، التقى فيها الرئيس محمد مرسي مع الرئيس عبدالله غول، ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، كما التقى مجلس الأعمال المصري التركي لاستكشاف فرص الاستثمار في مصر، وإقامة المشروعات المشتركة في مختلف الأنشطة الإنتاجية والخدمية. ونقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط عن المتحدث باسم الرئاسة المصرية ياسر علي أن فائدة هذا القرض لا تزيد على ١٪" وان المليار دولار الأخرى ستكون في صورة استثمارات تركية في مصر وشراكة في مشروعات البنية التحتية.

وكان مجلس الوزراء المصري قد وافق على البدء في مباحثات مع الجانب التركي لتسيير خط ملاحي وتسهيل خدمات النقل والترانزيت عبر الأراضي المصرية لتكون مصر بوابة التجارة الخارجية التركية لدول الخليج، ثم آسيا وأوروبا.

قطر

تستثمر 124.5 مليار ريال في بريطانيا

قدّر مدير الاستراتيجيات التجارية بوحدة المملكة المتحدة للتجارة والاستثمار نيك آرتشر حجم الاستثمارات القطرية المعلنة بنحو ١٢٤,٥ مليار ريال، مشيرا إلى أن المملكة المتحدة تعد من الوجهات الرئيسية للاستثمار والتجارة لقطر في الخارج على غرار باقي دول مجلس التعاون الخليجي.

وقال آرتشر في تصريحات ، إن المملكة المتحدة تسعى إلى جذب المزيد من الاستثمارات للمنطقة من خلال تحسين مناخ الأعمال و الارتكاز أكثر فأكثر على الميزات التفاضلية التي تتمتع بها المملكة المتحدة.

وأشار آرتشر إلى أن الاستثمارات القطرية تتميز بالتنوع و تشمل العديد من المجالات على غرار قطاعات الطاقة والعقار والبنوك وغيرها ، مشيرا إلى أن الاستثمارات القطرية في الفترة القليلة القادمة ستشهد ارتفاعا.

ولفت مدير الإستراتيجية التجارية بوحدة الاستثمار والتجارة إلى أن الوحدة تعتبر جهة حكومية تساعد الشركات البريطانية على الانخراط في الاقتصاد العالمي و تشجع الشركات العالمية على تقوية فرص الشراكة مع المملكة المتحدة.

وبين أن خبراء الوحدة يقومون بمساعدة الشركات البريطانية لدخول نحو ٩٦ سوقاً عالمية، من خلال شبكة مستشارين ومتخصصين في جميع أنحاء المملكة المتحدة والسفارات البريطانية في مناصب دبلوماسية وأخرى في جميع أنحاء العالم.

الصين

واردات الحـــــديـــد تـــــهدد الصنـــــاعة المحليـــة

تواجه صناعة الحديد مخاطر كبرى بسبب فتح باب الاستيراد للحديد الصينى، وبيعه بأسعار تقل عن نظيره المصري بـ ٤٠٠ جنيه للطن الواحد، الأمر الذي يهدد بإغلاق المصانع المحلية التي لن تستطيع الصمود أمام المنافسة، وتشريد آلاف العمال.

وقال المهندس خالد البورينى، صاحب مصنع لإنتاج الحديد ببورسعيد :إن استيراد الحديد من الصين سيمثل كارثة على الإنتاج المحلي خصوصًا أن حجم الإنتاج حاليًا أكبر من الاحتياج أو الطلب.

وأوضح أن ذلك يمثل سلاحًا ذا حدين، فإذا أغلقنا باب الاستيراد قد يظهر احتكارا ممنهجا للصناعة وارتفاعًا في الأسعار، وإذا سمحنا للحديد الصيني بالذات، فسيؤدي لإغراق السوق المحلية بسبب رخص السعر، مما يهدد بإغلاق المصانع المحلية وتشريد عمالها.

وأضاف أن الحل في تقنين عملية الاستيراد بما لا يؤذي الصناعة الوطنية وتطبيق سياسة تسعير تحترم المستهلك، وتشكيل مجلس أعلى للصلب يشترك فيه كل المنتجين، تحت غطاء حكومي يحدد سعر الطن من الحديد، وفقًا للتكلفة الحقيقية مع إضافة هامش ربح مناسب.

أما شريف الخشن، مستورد حديد، فقال: كل دول العالم الآن تتجه للتصدير، ومصر تتجه لاستيراد كل شيء، فعجلة الإنتاج تتوقف في صناعات كثيرة والحديد أيضًا في طريقه للانهيار كصناعة بسبب السماح باستيراد الحديد من الصين، بأسعار تقل ٤٠٠ جنيه عن سعر المحلي الذي يقدر بحوالي ٤٥٠٠ جنيه.